

## الجزائر تلمح لتعاون مع روسيا في منطقة الساحل والصحراء

البلدين بعد اتفاق الحكومتين عليه، وإعلانه المنطقة قضاء عسكريا.

وكانت وزارة الدفاع الجزائرية قد أعلنت أن الجنرال شنقرية رئيس أركان الجيش توجه إلى موسكو في زيارة تستمر حتى الخميس، وذلك بدعوة من وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، لحضور النشاطات الرسمية بمناسبة إحياء الذكرى الـ 75 لعيد النصر في الحرب الوطنية الكبرى 1945 - 1941.



سعيد شنقرية

الجزائر تلعب دورا مركزيا في جميع أنحاء القارة الأفريقية

وذكر بيان الوزارة أن "الزيارة تندرج في إطار تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين الجيش الوطني الشعبي والقوات المسلحة الروسية، ستتمثل فرصة سانحة للطرفين من أجل بحث المسائل ذات الاهتمام المشترك". وكان ينتظر أن تشهد الساحة الحمراء وسط موسكو الخميس عرضا عسكريا كبيرا بمناسبة النصر، إلا أنه تم تأجيله بسبب تفشي فيروس كورونا في البلاد.

وتعكف روسيا على تركيز اهتمامها بالدور الجزائري المرتقب في منطقة الساحل والصحراء، من أجل توظيفه في صراع مواطئ النفوذ هناك، في إطار تفتيح علاقات توصف بـ"التاريخية"، فضلا عن أن الجزائر تعتبر شريكا وزبونا سخيا في سوقها العسكرية والتسليحية.

وبحث مسؤولون عسكريون سامون من الجزائر وروسيا الخميس الماضي ملفات التعاون العسكري والأمني بين البلدين، وأفق توسيع التعاون بينهما، ولا يستبعد أن يكون الملف المذكور من ضمن الأوراق التي تضمنتها أجندة الوفد الروسي الذي يزور الجزائر.

وتكرت وزارة الدفاع الجزائرية في بيان لها أن "الجنرال شنقرية استقبل بمقر رئاسة أركان الجيش وقدا عسكريا روسيا يقوده مدير المصلحة الفدرالية للتعاون العسكري والتقني لغدرالية روسيا بيدميتري شوغاييف الرئيس المشترك للجنة الحكومية الجزائرية الروسية للتعاون العسكري والتقني".

وأبرز أن "المحادثات تناولت التعاون العسكري والتقني وسبل تطويره وتنويعه وتعزيزه أكثر، وذلك من خلال منح هذا التعاون مضمونا أوسع في القطاعات ذات الاهتمام المشترك، وما يمكن من الارتقاء دوما إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية القائمة بين البلدين".

صابر بليدي

الجزائر - كلف الجانبان الجزائري والروسي من اتصالاتهما في الأونة الأخيرة، بالتوازي مع التطورات التي تشهدها منطقة الساحل والصحراء، وظهور بوادر تنافس قوي بين القوى الكبرى على المنطقة، في ظل توجه جزائري لتغيير عقيدة الجيش العسكرية والسماح له ليكون على الأرض في مناطق التوتر الأفريقي، خاصة في مالي والنيجر إلى بوركينافاسو.

والصح والرجل الأول في الجيش الجزائري الجنرال سعيد شنقرية، في تصريح أدلى به في موسكو على هامش حضوره استعراضات عيد النصر الروسي الـ 75، إلى أن علاقات بلاده مع روسيا بصدد التعزيز عبر المزيد من المشاورات والتعاون المثمر بين الطرفين.

وحمل التصريح تنويها بدور الجزائر الإستراتيجي في المنطقة، على اعتبار أنها طرف مهم في المعادلة، في إشارة إلى ضرورة أخذها في الحسبان خلال بلورة أي مشروع يتعلق بالمنطقة سواء على الصعيد الأمني أو العسكري.

وذكر في تصريحه أن بلاده "تتلعب دورا مركزيا ليس فقط في البحر المتوسط وشمال أفريقيا، بل في جميع أنحاء القارة". وأضاف "كما أود أن أشير إلى أننا نعمل في الجزائر لتقوية دائرتنا بحيث يضمن هذا التفوق في جميع المجالات ويحمي بلادنا من كل المخاطر، خاصة في ظل ظروف صعبة حول العالم وعلى وجه الخصوص في منطقتنا".

ولفت إلى أن المنطقة تميزت منذ عدة سنوات بوجود عوامل أزمة كبيرة تؤثر بشكل طبيعي على الاستقرار، مثل ليبيا ومالي، وهو ما يوحى إلى تسويق الرجل الأول في الجيش الجزائري لدور بلاده في إدارة التوترات القائمة في المنطقة، وإلى ضرورة عدم تجاوز دورها خلال بلورة أي مشروع للمنطقة، وهي الرسالة التي يريد توجيهها لبعض القوى الإقليمية التي تريد الانفراد بالمنطقة دون العودة إلى الفاعل الرئيسي فيها.

وتزامنت الاتصالات الجزائرية الروسية مع عدة تطورات في المنطقة، ومع توجهات كشف عنها الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون في تصريحه الأخير لقناة الجزيرة القطرية، لما أراح الستار عن رغبة بلاده في التدخل في الأزمة الليبية لما كانت قوات المشير خليفة حفتر على وشك دخول العاصمة طرابلس العام 2020، فضلا عن التحرك الميداني الأخير لقائد الجيش الليبي السابق من أجل عرقلة فتح أحد المعابر البرية بين

## ألمانيا تفشل في تبديد التوتر مع المغرب بدعوته إلى مؤتمر برلين حول ليبيا

الرباط تقطع الطريق على محاولات برلين القفز على الأزمة برفض حضور المؤتمر



المغرب أبرز الغائبين

لأحد أن يوطرها أو يقوم بتهميشها، خاصة بعد الأشواط الكبيرة التي قادها المغرب عبر قنواته الدبلوماسية وتوجت باحتضان الحوار السياسي الليبي، من اجتماعات الصحيرات إلى لقاءات بوزنيقة حول توزيع المناصب السيادية، لتوحيد المؤسسات الليبية ودعم حكومة الوحدة الوطنية وبناء ليبيا جديدة".

وبالنسبة إلى المغرب فإنه من الضروري الالتزام بخارطة الطريق التي وضعتها تفاهمات جنيف السويسرية من خلال إجراء انتخابات عامة في ليبيا في 24 من ديسمبر المقبل.

وشددت الأطراف المشاركة في مؤتمر برلين 2 الأربعة على نفس النقطة حيث حذر الديببة من أن "الخلاف الداخلي والمصالح يعيقان المسيرة إلى الاستحقاق المقبل"، موضحا "حكومتنا باشرت تحضير خطة أمنية شاملة لتأمين الانتخابات وتنتظر صدور قانون الانتخابات لتنفيذها".

ولا يزال الملف الأمني يمثل الهاجس الذي يورق السلطة الليبية الانتقالية ممثلة في حكومة الديببة والمجلس الرئاسي والمجتمع الدولي على حد سواء، حيث تعجز حكومة الوحدة برئاسة الديببة منذ تسلمها الحكم عن إخراج المرتزقة الذين استنجد بهما طرفا النزاع، علاوة على عدم إحراز أي تقدم يُذكر في تفكيك الميليشيات وأيضا توحيد المؤسسة العسكرية.

المتحدة، خصص لمناقشة مخرجات لقاء برلين الأول. وأشار معتضد إلى أن "الرغبة في تقزيم مجهودات الرباط الدبلوماسية في الملف الليبي وغياب المسؤولية السياسية لدى الإدارة الألمانية في تجاوز أزمته مع الرباط يعتبران المحورين الأساسيين في اقتناع الرباط بعدم قبولها لحضور صوري وبروتوكولي لإنجاح مؤتمر على حساب مبادئها الدبلوماسية وقيم سياساتها الخارجية".

وتهدف محادثات برلين 2 إلى بحث سبل استقرار ليبيا ومناقشة التحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في 24 ديسمبر المقبل، وخروج القوات الأجنبية والمرتقة من البلاد بما يفسح المجال أمام إتمام العملية السياسية.

وقال رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا خلال مؤتمر برلين الأربعة إن "هناك مخاوف أمنية على العملية السياسية ترتكز على السيطرة المسلحة المباشرة للمرتزقة في بعض المناطق، وتواجد قوى عسكرية لها أبعاد سياسية في عدد من المناطق الليبية، ووجود لبعض العناصر الإرهابية".

ويرى مراقبون أن المغرب كان له دور هام في حلحلة الأزمة الليبية، وهو ما يمنح تهميش دوره أو محاولة تحجيمه.

ويرى معتضد أن "السياسة الخارجية المغربية تجاه ليبيا والليبيين كانت واضحة ولا يمكن

المنقوش على أن بلاده تقف إلى جانب ليبيا وليست لديها أي أجندة خاصة، مؤكدا على تفاؤله الكبير بان الليبيين قادرون على تحقيق الاستقرار لبلادهم وأن الجارة الأفريقية تسير نحو الاتجاه الصحيح.



هشام معتضد

الرباط رفضت المشاركة بسبب ترك برلين الأزمة معها جانبا

وتسلمت الرباط دعوة من الحكومة الألمانية، لكنها لم تستجب في ظل علاقات دبلوماسية وسياسية متوترة بين البلدين، بسبب ما "راكمته برلين من المواقف العدائية التي تنتهك المصالح العليا للمملكة"، حسب ما تقوله وزارة الخارجية المغربية.

واستدعت الرباط سفيرتها لدى برلين زهور العلوي في 6 مايو الماضي، على خلفية موقف ألمانيا "السلبى" من قضية إقليم الصحراء المغربية، ومحاولتها استبعاد المغرب من الاجتماعات المتعلقة بالملف الليبي.

وقد استغرب المغرب في العام الماضي إقصاءه من مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا في 19 يناير 2020.

وسبق للمغرب أن رفض المشاركة في لقاء نظمته ألمانيا عبر تقنية التناظر عن بعد في أكتوبر 2020، على هامش أشغال الجمعية العامة لمنظمة الأمم

غاب المغرب الأربعة عن مؤتمر برلين 2 بشأن ليبيا، مدفوعا إلى ذلك باستمرار الأزمة مع ألمانيا التي تقول الرباط إنها تراكم المواقف العدائية لها وهو ما جعلها ترفض المشاركة في مؤتمر برلين رغم الجهود المكثفة التي بذلتها المملكة لإحداث التقارب بين فرقاء ليبيا.

محمد ماموني العلوي

الرباط - حال استمرار الأزمة مع ألمانيا دون حضور المغرب لمؤتمر برلين 2 الذي احتضنته العاصمة الألمانية الأربعة من أجل بحث سبل تثبيت الاستقرار في ليبيا، وذلك بمشاركة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا والصين وتركيا وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

وبالرغم من توجيه ألمانيا للمغرب دعوة رسمية من أجل حضور مؤتمر برلين 2 وسط مراهنة من السلطة الانتقالية في ليبيا على مرافقتها من قبل الرباط للإيفاء بالتزاماتها، إلا أن المغرب لم يحضر المؤتمر وهو ما لم يثن حكومة الوحدة الوطنية الليبية برئاسة عبدالحامد الدببة عن تطلعتها إلى دعم المملكة للمبادرات الرامية لتعميم الأمن والاستقرار في ليبيا.

ويجرح مراقبون ومحللون مغربيون سبب غياب بلاده عن المؤتمر الذي يستهدف دعم العملية السياسية في ليبيا إلى عدم فض الخلافات العالقة بين الرباط وبرلين.

واعتبر هشام معتضد الأكاديمي والمحلل السياسي أن "رفض المغرب كان بسبب دعوة ألمانيا للرباط للمشاركة في المؤتمر مع ترك الأزمة الثنائية القائمة بينهما جانبا إلى حين".

وتابع معتضد في تصريح لـ"العرب" أن "الرباط فطنت إلى حيلة برلين لتسجيل هدف دبلوماسي على حساب المغرب"، موضحا أن هناك "محاربة لا هوادة فيها لدور المغرب الإقليمي خاصة في الشأن الليبي الذي توليه المملكة أهمية خاصة"، وذلك في إشارة إلى الجهود التي قادتها الرباط لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء حيث احتضنت العديد من جولات الحوار بينهم من أجل إنهاء حالة الانقسام التي تعصف ببلادهم منذ سنوات.

ومؤخرا شدد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة في اجتماع مشترك مع نظيره الليبية نجلاء

## توجس من استنساخ تجربة التوافق في تونس بقاء سعيد والغنوشي

وأضاف العبيدي في تصريح لـ"العرب" أن "النهضة لا يزعجها الرئيس سعيد أو أي خصم آخر بقدر ما يزعجها شبح الخروج من الحكم وكذلك الانتخابات المبكرة خاصة في وضعها الراهن، لذلك اعتقد أنها تسعى لتوافق رغم استمرار التصعيد الكلامي مع الرئيس سعيد من قبل قياداتها، لكن هذا التوافق لا يمكن أن يقدم بالبلاد في الحقيقة لأنه سيرسي في المقابل المزيد من المحاصصة السياسية واسترضاء هذا الطرف وذلك وهو ما يتير مخاوف مشروعة".

وكانت حركة النهضة قد نجحت في الهيمنة على المشهد السياسي منذ 2011 من خلال التوافق، حيث استعانت العبيد من الأحزاب العلمانية واليسارية على غرار حزبي الكتلة والمؤتمر من أجل الجمهورية خلال عهد الترويكا (2011 - 2013). وفي 2013 أنهى ما بات يُعرف إعلاميا بقاء باريس بين الغنوشي وقائد السبسي الخلافات بين حزبي نداء تونس والنهضة الذين دخلوا في مرحلة من "التوافق" استمرت لسنوات.

وتسوق النهضة لتلك التجربة ما عكس محاولة استنساخها بعدما بلغت الخلافات مع الرئيس سعيد ذروتها.

في ظل المشهد السياسي المتنوع اليوم والتجربة السابقة التي عرفتها تونس والتي لم تكن نتائجها إيجابية وفقا لهؤلاء حيث كرسست المحاصصة السياسية.



زهير حمدي

الحل لا يمكن أن يكون من أطراف الأزمة الحاليين



محمد صالح العبيدي

التوافق يبقى مطروحا والنهضة تحاول تجنب الانتخابات المبكرة

وقال المحلل السياسي محمد صالح العبيدي "رغم أنه مازال باكرا الحديث عن توافق وعن تفاهات على قواعد اشتباك جديدة بين أطراف الأزمة، إلا أن هذا السيناريو يبقى مطروحا خاصة أن النهضة تريد تجنب الانتخابات المبكرة لذلك ستسعى لاستنساخ التجربة من أجل الحيولة دون الانتخابات وأيضا حتى التفرغ لخصوم آخرين".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "نحن لا نعمل على هذه اللقاءات لكي تقضي إلى حل جذري وحقيقي يمكن أن يسهم في تخفيف معاناة الشعب التونسي، ربما سيتوصلون إلى حل لأزمة المنظومة لكن ليس لأزمة التونسيين، يمكن أن يصلوا إلى تسويات مؤقتة وإدارة للأزمة وليس حلها".

وأوضح أن "التيار الشعبي يحمل الجميع المسؤولية بما في ذلك الرئيس سعيد والنهضة والائتلاف الأغليبي والذين أوصلوا البلاد إلى وضع بائس لا تستحقه تونس، أي حل من داخل هذه المنظومة هو المزيد من تجويع التونسيين، الحل لا بد أن يكون من خارج النظام".

واستنتج حمدي أنه "على التونسيين أن يدركوا أن الحل لا يمكن أن يكون من هؤلاء، الحل في العودة مباشرة إلى الشعب الذي هو أقوى من أي استحقاق انتخابي وأقوى من نظمهم، يجب طرد هذه المنظومة والذهاب في مرحلة انتقالية وإصلاح النظام السياسي".

ويرى مراقبون أن سيناريو الذهاب في توافق جديد يبقى من بين الخيارات، لكن نتاجه تبقى غير مضمونة خاصة

الأزمة التي تعرفها البلاد، ومؤخرا كلف مستشار الغنوشي السابق والوزير السابق لطفي زيتون من تحركاته من أجل ترتيب لقاء بين الرئيس سعيد والغنوشي يستهدف إنهاء الصراع بين الطرفين، وهو ما جعل أطرافا سياسية تحذرن من الخطوة خاصة في ظل سعي الغنوشي للسلطو على صلاحيات الرئيس سعيد.

وحذر الناطق باسم حزب التيار الشعبي من صفقة بين الرئيس سعيد والغنوشي متسائلا "هل يحمل زيتون الرئيس سعيد إلى صفقة مع الشيخ وتنتهي الأسطورة؟"، في إشارة صريحة إلى التوافق بين قائد السبسي والغنوشي بعد لقاء باريس.

لكن الأمين العام لحزب التيار الشعبي زهير حمدي قلل من فرص حدوث صفقة أو توافق بين الطرفين قائلا إن "ذلك مستبعد، لأن هؤلاء لا يريدون حلولا للتونسيين، هم سيذهبون في تهدئة مؤقتة فقط اعتقد بسبب الضغوط الخارجية وكذلك ضغوط اللوبيات الداخلية، لكن الأهم هو التأكيد على أن أي حل سيأتي من داخل النظام هو سيؤجل حسم الأزمة".

وبالرغم من أن التهدة لا تزال صعبة المنال في ظل استمرار تصعيد قيادات النهضة ضد الرئيس سعيد، إلا أن أوساطا سياسية تونسية تحذرن من إمكانية استنساخ تجربة التوافق بين الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي والغنوشي، خاصة أن الرئيس سعيد بدأ وكأنه يتراجع مؤخرا على وقع استمرار الضغوط الخارجية والداخلية لإنهاء



الغنوشي يحن إلى التوافق